

## مراسيم

مرسوم عدد 56 لسنة 2011 مؤرخ في 25 جوان 2011 يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من وزير المالية،

وبعد الإطلاع على القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بقانون المالية لسنة 2011،

وعلى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى مداولة مجلس الوزراء

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول - نقحت الفصول 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 و 9 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2011 كما يلي:

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2011 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة المقاييس المتأتية من الأداءات والضرائب والمعالييم والأتاوات والمداخيل المختلفة والقروض بما جملته 21 330 000 000 دينار ميوبة كما يلي :

دينار	14 961 000 000	- موارد العنوان الأول
دينار	5 152 000 000	- موارد العنوان الثاني
دينار	1 217 000 000	- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

الفصل 2 (جديد):

يضببط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2011 بـ 1 217 000 000 دينار وفقا للجدول " ب " الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد):

يضببط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2011 بما قدره

21 330 000 000 دينار ميوبة حسب الأجزاء والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

دينار	7 642 777 000	: التاجير العمومي	القسم الأول
دينار	842 828 000	: وسائل المصالح	القسم الثاني
دينار	3 648 059 000	: التدخل العمومي	القسم الثالث
دينار	384 336 000	: نفقات التصرف الطارئة	القسم الرابع
دينار	<b>12 518 000 000</b>	<b>: جملة الجزء الأول</b>	

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

القسم الخامس

: فوائد الدين العمومي

دينار 1 210 000 000

دينار 1 210 000 000

جملة الجزء الثاني:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس

: الاستثمارات المباشرة

دينار 1 566 526 000

القسم السابع

: التمويل العمومي

دينار 1 419 980 000

القسم الثامن

: نفقات التنمية الطارئة

دينار 465 399 000

القسم التاسع

: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة

دينار 729 095 000

دينار 4 181 000 000

جملة الجزء الثالث :

الجزء الرابع : تسديد أصل الدين العمومي

القسم العاشر

: تسديد أصل الدين العمومي

دينار 2 204 000 000

دينار 2 204 000 000

جملة الجزء الرابع :

الجزء الخامس : نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر

: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

دينار 1 217 000 000

دينار 1 217 000 000

جملة الجزء الخامس :

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 (جديد) :

يحدد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج الدولة بالنسبة إلى سنة 2011 بـ 3 705 565 000 دينار.

وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول " ث " الملحق بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد للجزء الثالث: "نفقات التنمية لميزانية الدولة" بالنسبة إلى سنة 2011 بما قدره 6 000 000 000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس

: الاستثمارات المباشرة

دينار 2 331 606 000

القسم السابع

: التمويل العمومي

دينار 1 566 911 000

القسم الثامن

: نفقات التنمية الطارئة

دينار 790 244 000

القسم التاسع

: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة

دينار 1 311 239 000

دينار 6 000 000 000

جملة الجزء الثالث:

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ج " الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد) :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـ 2 711 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2011.

الفصل 7 (جديد) :

تضبط موارد ونفقات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2011 بما قدره 740 644 000 دينار وفقا للجدول " ح " الملحق بهذا القانون.

الفصل 8 (جديد) :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 70 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2011.

الفصل 9 (جديد) :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح ضمان الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 4 000 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2011.  
الفصل 2 - توزع إعتمادات الدفع والبرامج والتعهد لميزانية الدولة لسنة 2011 وفقا للأبواب الواردة بالقانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2011.

#### خصم من موارد "صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء"

الفصل 3 - يرخص بالنسبة إلى سنة 2011 في إجراء خصم بمبلغ 40 000 000 دينار من موارد "صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء" في حدود 20 000 000 دينار لفائدة "الصندوق الوطني لتحسين السكن" و 20 000 000 دينار لفائدة "الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي".

#### دعم موارد "صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني"

الفصل 4 - تضاف مطّة جديدة قبل الأخيرة إلى الفصل 30 من القانون عدد 77 لسنة 2008 المؤرخ في 22 ديسمبر 2008 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2009 كما يلي:

- مبلغ الأداء على القيمة المضافة المستخلص بعنوان واردات الورق والورق المقوى، المطلي على وجه واحد أو وجهين بالكاولين (غضار صيني) أو بمواد غير عضوية أخرى، بمادة رابطة أو بدونها، باستثناء أي طلاء آخر، وإن كان ملون السطح أو مزخرف السطح أو مطبوعا، بشكل لفات أو صفائح مستطيلة أو مربعة بأي مقاس كان، المدرج بالرقم 48.10 من تعريفه المعاليم الديوانية عند التوريد.

#### تحويل فوائض من إدارة الملكية العقارية

الفصل 5 - يرخص لأمين المال العام للبلاد التونسية في تحويل مبلغ 140 000 000 دينار من موارد إدارة الملكية العقارية لفائدة موارد ميزانية الدولة تصرف سنة 2011.

#### تحويل معلوم لفائدة ميزانية الدولة

الفصل 6 - تحول لفائدة ميزانية الدولة نسبة 30 % من المداخل المتأتية من توظيف المعلوم النسبي المستخلص عند كل ترسيم بالسجل العقاري والمحدث بمقتضى الفقرة الأولى من الفصل 26 من القانون عدد 88 لسنة 1980 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1981.

#### أحكام جبائية

الفصل 7 - تنتقح أحكام الفقرة الأولى والثانية من الفصل 94 من القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984 كما تم تنقيحه بالفصل 51 من قانون المالية لسنة 1996 كما يلي:

يحدث معلوم على العقود المبرمة مع الفنانين الأجانب الذين يتولون تنشيط العروض الفنية بالبلاد التونسية.

يوظف المعلوم على كل المبالغ الراجعة للفنان بما في ذلك الامتيازات العينية وذلك بنسبة 5% على العروض ذات الصبغة الثقافية المصادق عليها من قبل الوزارة المكلفة بالثقافة وبنسبة 10% على العروض الأخرى.

الفصل 8 . تتنقح أحكام المطّة الأولى من الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة "أ" من الفقرة I من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

- 5% بعنوان الأتعاب وبمعنات كراء النزّل إذا دفعت هذه الأتعاب أو هذه المعينات إلى الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات والتجمعات والشركات المشار إليها بالفصل 4 من هذه المجلة والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النظام الحقيقي وبمعنات المكافآت المدفوعة إلى الفنانين والمبدعين وإلى الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات وذلك بعنوان إنتاج وتوزيع وعرض الأعمال المسرحية والركحية والموسيقية والأدبية والتشكيلية.

ويستوجب الانتفاع بهذه النسبة بعنوان الأتعاب بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين الاستظهار لدى المدينين بها بشهادة تسلّمها مصالح الأداءات المختصة تثبت خضوع المنتفع بالأتعاب للضريبة حسب النظام الحقيقي.

الفصل 9 . يضاف إلى الفقرة III من الجدول " ب " الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة العدد 9 مكرّر هذا نصه:

(9 مكرّر) إنتاج وتوزيع وعرض الأعمال المسرحية والركحية والموسيقية والأدبية والتشكيلية باستثناء العروض المقدّمة بالفضاءات التي جرت العادة بتناول مأكولات ومشروبات بها خلال العرض وذلك مع مراعاة الإعفاءات المنصوص عليها بالجدول "أ" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة.

الفصل 10 . يضاف بعد عبارة " والمهني " الواردة بالعدد 9 من الجدول "أ" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة ما يلي :

والمراكز المختصة في التكوين في مجال سباقات العربات ومدارس تعليم سباقات العربات.

الفصل 11 :

1 . تعوض عبارة " غرة جانفي 2012 " الواردة بالفقرتين 1 و 3 من الفصل 24 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بقانون المالية لسنة 2011 بعبارة " غرة جانفي 2013 " .

2 . تعوض عبارة " 31 ديسمبر 2011 " الواردة بالفقرتين 2 و 3 من الفصل 24 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بقانون المالية لسنة 2011 بعبارة " 31 ديسمبر 2012 " .

3 . يعوض تاريخ " 2012 " الوارد بالفقرة 4 من الفصل 24 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بقانون المالية لسنة 2011 بتاريخ " 2013 " .

الفصل 12 . ينشر هذا المرسوم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 جوان 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت  
فؤاد المبرع